

ملخص النظرية التراجمة للغة المصطلح

الأستاذ عباس عبدالعزيز عباس - جدة

ما زالت قضية المصطلح
تشغل المجامع اللغوية
المعاصرة، فضلاً عن مصطلحاته
الجامعات أو المعاهد أو الهيئات
المختصة من ندوات
ومؤتمرات (١) لا تنتهي، في
محاولة للوصول إلى حلول عملية
وجادة لإشكالية المصطلح في
مختلف الميادين.

إذا كان هذا هو حال
«المصطلحية» اليوم، فما معالم
هذه القضية فيتراثنا بزخمه
وامتداده؟

الخصوصية ما نلاحظه من فردية الجهد
العلمية في معظم المجالات، حتى ليكاد
الباحث غير المتأنل أن يصدر حكمًا
بالتشوش أو عدم التنسيق أو الاضطراب
على تلك الجهود. غير أن المتعمق من
الباحثين يستطيع أن يستقصي المسائل في
منابعها ويتبعها في قنواتها لاماً أشتاتها
ومتفرقاتها ليخرج بصورة واضحة وشاملة

لا يعقل بالطبع أن نسقط أدواتنا الثقافية
والمعرفية بأسمائها وألقابها المعاصرة على
المادة التراثية التي نملك، ولا أن نزنها أو
نقيسها بما لم يتوافر في عصر الأجداد من
تقنيات وأساليب علمية في البحث والدرس،
فمثثلاً نحيا اليوم في عصرنا وحضارتنا
عاش القدماء في عصرهم وحضارتهم،
فكانت لهم خصوصياتهم. وأبرز ملامح تلك

لكل قضية .

ما سبق، هو بالتحديد ما دعاني لإطلاق كلمة "ملامح" على النظرية التراثية لما يعرف اليوم بعلم المصطلح (Terminology)، وعلى وبالتالي أن الملم بهذه الملامح لرؤيه مدى طاقتها، وسعتها لتشكيل «نظرية تراثية خاصة بعلم المصطلح».

لم يكن الإسلام جذوة إشعاع ديني لهؤلاء القوم القاطنين في بطن الصحراء فحسب، وإنما شكل مصدراً عظيماً لإشعاع حضاري شامل، ويمكنني القول فيما يتعلق بموضوعنا: إنه مع بدء ظهور الدراسات الإسلامية، أعني تلك التي شغلت بالقرآن الكريم والحديث الشريف، والفقه والسيرة النبوية بدأت بوادر «المصطلحية» تأخذ مكانها في ركب الحضارة ويكون لها موقع في تدوين العلوم. لقد بدأ الناس يتعاملون مع اللغة بمنطق جديد، فبعد أن كانوا يعرفون الحقيقة اللغوية للألفاظ أخذوا يتعاملون بحقيقة أخرى إلى جانب هذه، وأعني الحقيقة الشرعية. ومن ثم أصبح لدارس الإعجاز مصطلحه، وكذلك دارس التفسير، والسيرة والمغاربي والتاريخ وغير ذلك من العلوم النقلية التي شكلت اللُّبنات الأساسية في بنية الثقافة العربية الإسلامية. وازدادت مسألة المصطلحات أو الحدود والتعريفات أهمية بانتشار العلوم العقلية، وربما كان المتكلمون من أوائل من اعتنى بالمصطلح، الأمر الذي لفت انتباه الجاحظ (- ٢٥٥ هـ) (٢). وتستمر هذه الأهمية للمصطلح والمسألة المصطلحية لتصل ذروتها مع دخول العلوم اليونانية والهندية والفارسية من فلسفة ومنطق ورياضيات وطبيعيات وإلهيات. مما حدا علماءنا الأوائل أن يحاوروا لغتهم ويسبروا أغوارها باذلين

جهودهم في مجالات الوضع والقياس والاشتقاق والنحو والترجمة والتوليد والتعريب والإفادة من التعبير المجازي إلى أبعد الحدود، من أجل إبداع حدود العلوم ومصطلحاتها ورسومها وتعريفاتها، وحل الإشكالية المصطلحية التي عرفوها وعانونها، وربما كانت معرفتهم تلك لا تختلف عن معرفتنا، غير أنهم في عمق حسهم اللغوي كانوا أكثر ثقة بلغتهم، وأشد إيماناً بساطتها وحيويتها.

استطاع العرب المسلمين مواكبة التطور الحضاري بمستوييه الروحي والمادي بفهم حضاري متفتح ومعاصر آنذاك، لا يفقدون هويتهم وتفردتهم كما لا يتركهم منعزلين عن حضارات العالم الأخرى التي بدأت تمتزج طبيعياً بالفكر العربي الإسلامي حينما كانت المسلمين دولتهم التي أخذت تمتد أجنبتها أينما توجت. فاستقبلوا العلوم المختلفة إنسانية وأساسية، وقنعوا قوانينها، ورسموا اصطلاحاتها، مدركين أهمية ما يقومون به ومعتمدين اعتماداً أساسياً على معرفتهم الواسعة بقوانين لغتهم وأنظمتها النحوية والصرفية، والمعجمية، والصوتية.

ولو قامت دراسة مقارنة - وليس هنا مجال الحديث عنها - بين ما اشترطه القدماء من شروط وقيود في الحد أو الرسم وما تشرطه المجاميع اللغوية والهيئات المختصة بالمصطلح اليوم لوجدنا التقاءً كبيراً في هذه الناحية، وفي هذا السياق. أذكر ما لاحظه الدكتور أحمد مطلوب حين تحدث عن وسائل القدماء في وضع المصطلح، فقال: إنهم اعتمدوا لذلك عدداً من الوسائل:

الأولى : اختيار أسماء لما لم يكن معروفاً،

نفسه يقال عن بقية العلوم ومصطلحاتها. ففي تراثنا العربي القديم ثمة تنويرات رائعة تكشف لنا عن وعي دقيق لمسألة المصطلح، تفيينا بلا شك في عصرنا هذا المتراكם الثقافة، المتفجر المعرفة. فعبدالقاهر الجرجاني (-٤٧١ هـ)، على سبيل المثال، يمس في إشارة ذكية جانبًا بالغ الخطورة في مسألة «المصطلحية»، ألا وهو «عالمية المصطلح» وذلك عندما عقد فصلاً في حدّي الحقيقة والمجاز فقال: «فمن حق الحدّ أن يكون بحيث يجري في جميع الألفاظ الدالة. ونظير هذا نظير أن تضع حدّاً للاسم والصفة في أنك تضعه بحيث لو اعتبرت به لغة غير لغة العرب وجدها يجري فيها جريانه في العربية، لأنك تحد من جهة لا اختصاص لها بلغة دون لغة. ألا ترى أن حدّ الخبر بأنه ما احتمل الصدق والكذب مما لا يخصُّ لساناً دون لسان. ونظائر ذلك كثيرة وهو أحد ما غفل الناس عنه ودخل عليهم اللبس فيه حتى ظنوا أنه ليس لهذا العلم قوانين عقلية، وأن مسائله كلها مشبهة باللغة في كونها اصطلاحاً يتوهم عليها النقل والتبديل. ولقد فحش غلطهم فيه، وليس هذا موضع القول في ذلك»^(٥).

وباقترابنا أكثر من نظرية المصطلح في تراثنا نجد أن نصوص الفلسفه المسلمين هي الأكثر إغراء في هذا المجال. فجابر بن حيان (-٢٠٠ هـ) يقدم لرسالته «الحدود» بتوطئة في الحدّ يقول فيها: «واعلم أنَّ الغرض بالحدّ هو الإحاطة بجوهر المحدود على الحقيقة حتى لا يخرج منه ما هو فيه، ولا يدخل فيه ما ليس منه»^(٦). أما صاحب «الحدود والرسوم»، أعني فيلسوف العرب الكندي (-٢٥٠ هـ) فقد أدرك أن «الإحاطة

كما فعل النحويون والعروضيون والمتكلمون وغيرهم.

الثانية: إطلاق الألفاظ القديمة للدلالة على المعاني الجديدة، على سبيل التشبيه والمجاز، كما في الأسماء الشرعية والدينية وغيرها مما استجد بعد الإسلام من علوم وفنون...

الثالثة: التعرّيب: وهو نقل الألفاظ الأعممية إلى العربية بإحدى الوسائل المعروفة عند النحاة واللغويين.

وهذه الثلاث من الوسائل التي لا يزال العاملون في اللغة، والعلم والفن يلجأون إليها عند وضع المصطلحات العلمية^(٣).

وبهذا نجح القدماء في إثراء اللغة بمصطلحات متنوعة، تخدم أغراضهم في مختلف الميادين، فدارس البلاغة والنقد الأدبي على سبيل المثال يلاحظ وجود مئات من المصطلحات البلاغية والنقدية التي تعرض على كل من يتصدى لهذين الفنين أن يفهم مصطلحاتها قبل كل شيء. وثمة ملاحظة أظهرت لي أن هذا الفيض والزخم الكمي من المصطلحات سبب للمحدثين إشكالية منهجية في دراسة المصطلح النبدي والبلاغي في التراث، وهذه نفسها دفعت الباحثين للحديث عن مشكلة المنهج في دراسة مصطلح النقد العربي القديم^(٤). أي كيف ندرس هذه المصطلحات؟ وكيف نستفيد منها لتوظيفها في دراسة البلاغة والنقد المعاصرتين؟ وأعتقد أننا لو استطعنا أن نصل إلى منهج علمي سليم في دراسة المصطلح العربي القديم، لأمكننا بذلك أن نكشف أسس النظرية المصطلحية وفلسفتها عند النقاد والبلاغيين العرب القدماء. والشيء

بحدود الأشياء ورسمها صعبة المسالك»^(٧)، وفي ذلك مala يخفى من دلالة على إشكالية مسألة الحد «المصطلح»، الأمر الذي جعل بعضهم يترجح من الخوض فيها. ومثل الكندي في ذلك الشيخ الرئيس ابن سينا (-٤٢٨ هـ) الذي سعى إلى وضع حد للحد^(٨) ليضبط عملية التحديد والتعریف من أساسها، كما قام ببيان الغرض من صياغة الحدود والمصطلحات، وشروط تلك الصياغة وكيفيتها اللغوية، وغير ذلك مما يدل على المساهمة الفعالة فيما يسمى اليوم بـ«علم المصطلح». ومساهمة الغزالى (-٥٠٥ هـ) الذي يبدأ رسالته «الحدود» بفصل في بيان الحاجة إلى الحد^(٩)، يمكن ضمها إلى تلك الجهد لما أبداه من آراء حول مادة الحد وصورته، ومتى يكون ناقصاً أو تاماً، وكيف يمكن وضعه، وما أسباب تصوره، وغير ذلك مما له علاقة مباشرة بالتنظير لمسألة المصطلح.

وأخيراً لا أزعم أنني أحطت بالكثير من أطراف هذه القضية، فما هي إلا إشارات مكتفة، أمل أن تجد العناية والاهتمام لتوسيعها واستكمال بقية جوانبها، علنا نجد في تراثنا ما يفيينا في عصرنا هذا، ولاأشك في إمكانية إفاده مجامعنا اللغوية من تلك الجهد، ولا سيما إذا قيئض لها من يستقصيها ويتطورها، وبذلك نستمد المعاصرة من أصالتنا، فنمتلك هويتنا، ونظهر بشخصيتنا.



الحواشى :

- ١ - منها على سبيل المثال :
- ندوة إشكالية المنهج والمصطلح النبدي، الرباط ٢٥ - ٢٦ يناير/ كانون الثاني ١٩٨٥. انظر «اللسان العربي»، ع ١٩٨٥/٤.
- ندوة المصطلح النبدي وعلاقته بمختلف العلوم . انظر «مجلة كلية الآداب» جامعة سيدى محمد بن عبد الله بفاس، ٤، ١٩٨٨، ٢ - «البيان والتبيين»، ١٣٩ /١.
- ٣ - مطلوب، أحمد، بحوث لغوية، ١٦٨، ١٩٨٧.
- ٤ - انظر مقالة بهذا العنوان للشاهد البوشيشي، «مجلة الآداب»، جامعة سيدى محمد بن عبد الله، بفاس، ع، ١٩٨٨.
- ٥ - أسرار البلاغة، ٣٠٢، بيروت: دار المعرفة ١٩٨٢.
- ٦ - الأعسم، عبدال Amir، المصطلح الفلسفي عند العرب ببغداد . مكتبة الفكر العربي ١٩٨٣، «رسالة الحدود لجاير بن حيان»، ١٦٥.
- ٧ - «رسالة الحدود والرسوم للكندي»، ضمن المرجع السابق ١٨٩.
- ٨ - ابن سينا، الإشارات والتبيينات، «حد الحد».
- ٩ - «رسالة الحدود للغزالى»، ضمن كتاب المصطلح الفلسفية عند العرب ٢٦٦.